الفصل الثاني
الأنظمة والقواعد النقدية

مقدمة:

إن تنظيم الحياة الاقتصادية يتطلب تحديد الأسس والقواعد الناظمة لكل عمل، وتنظيم آليات الاستثمار والإنتاج، وعلاقة المؤسسات مع بعضها البعض، وسلطة الدولة على المؤسسات والأفراد بحيث يؤدي ذلك لتجاوز السلبيات وتعظيم الإيجابيات، والنقد كأحد أهم عناصر الحياة الاقتصادية لا بد من أطر قانونية لتنظيمه وتحديد آليات لإصداره والتعامل به، فعندما تحدد الدولة بشكل علمي ودقيق أشكال وآليات إصدار النقد ودور وسلطة المصرف المركزي على المصارف والمؤسسات المصرفية والمالية وعلاقة الدولة بالمؤسسات المالية والمصرفية نستطيع القول: بأن القطاع المالي والنقدي قد نظمته الدولة بشكل واضح بحيث يخفف من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، بل وتزداد آثاره الإيجابية بحيث يشجع ذلك زيادة الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

فما هو النظام النقدي، وكيف تحدده الدولة؟

وما هي القاعدة النقدية وما هي تطوراتها؟

٢ ــ ١ ــ مفهوم وخصائص النظام النقدي:

يعد النظام النقدي في الاقتصاد الوطني أحد أهم المكونات الأساسية التي تهدف لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد، فإذا استقرت قيمة العملة الوطنية يستقر الإنتاج والبيع والشراء والتداول، وتستقر الدخول، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

النظام النقدي «هو مجموعة من القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار أو سحب النقد الأساسي أو الانتهائي من التداول»[1].

(١) صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣ ص ٣٢ ــ ٣٣.

ويرى آخرون النظام النقدي «هو مجموعة القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود وكيفية إصدارها في إطار بيئة اقتصادية معينة، بما تتضمنه من أنواع النقود وكيفية إصدارها، وقواعد الحساب النقدي، ومختلف المنظمات التي تحقق للنقود القيام بوظائفها»[1].

إن هذه التعاريف تركز على جوهر النظام النقدي ومفرداته وآلية عمله، لكنها تهمل دور النقد وأهدافه في الاقتصاد.

مما تقدم نعرف نحن من جهتنا النظام النقدي بأنه:

«مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تحدد قيمة وحدة النقد الأساسية وآليات الإصدار والتداول، وأنظمة تشغيل وإدارة المؤسسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي».

إن هذا المفهوم الشامل للنظام النقدي يتضمن الخصائص التالية:

١ ــ يتألف النظام النقدي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه، وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

٢ ــ تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية: إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٣ ــ يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياطياته، هل هي ذهب، أم فضة، أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد الناظمة له.

٤ ــ تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الاستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية.

(١) عادل أحمد حشيش: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٣ ص ٥١.

٥ ــ تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار، فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الاختناقات والانحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا التزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

إن هذه الخصائص في النظام النقدي تجعله متوازناً ويخدم جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية ويخدم تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، واستناداً لذلك فإن هدف النظام النقدي هو:

١ ــ المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات[١]

٢ ــ تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

٣ ــ الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل أو تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

٤ ــ يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين.

إن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام نقدي لتحقيقها إنما تعني تحقيق القيمة المعلنة التي ترتبط بها جميع النواحي والقطاعات الاقتصادية، فإذا استقرت القيمة النقدية استقرت جميع القيم الاقتصادية واستقرت الأسعار والدخول واستقر التداول في السوق المالية، ونما وتطور الاستثمار، وإذا حصل التباين والتفاوت بين القيمة المعلنة لوحدة النقد، والقيمة الحقيقية تحصل السوق السوداء أو قد تهبط عن القيمة المعلنة ويحصل التضخم ويحصل التباين بين الأسعار والدخول ويخسر البعض ويربح البعض الآخر، مما يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني.

(١) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٥٤.

والسؤال المطروح الآن: هل تباينت الأنظمة النقدية منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر أم ما زالت نظاماً واحداً، وأين ومتى ساد النظام الذهبي؟

وهل النظام الورقي هو أفضلها؟

أسئلة كثيرة سوف نجيب عليها في الفقرات التالية.

٢ ــ ٢ ــ قاعدة الذهب:

يقصد بقاعدة الذهب «ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعيار محدد من الذهب، ويتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة بميزات النقود الانتهائية، وترتبط النقود الرئيسية بالذهب».

يحدد المشرع بموجب هذه القاعدة وزن وعيار وحدة النقد الأساسية، ومن الأمثلة على هذا التطبيق:

ــ قيمة الجنيه الإسترليني ٧,٣٢ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،

ــ قيمة الليرة العثمانية ٧,١٦ ثم ٧,٢٠ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،

ــ قيمة الدولار الذهبي ١,٦٤ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،

ــ قيمة الدينار العربي السوري عام ١٩١٨ ــ ١٩٢٠، ٦,٤٥١ غ من الذهب عيار ٩٠٠،

يتمتع الذهب في ظل هذه القاعدة بميزات النقد الأساسي، وقد اتخذت هذه القاعدة أشكالاً متعددة حيث طبقتها بريطانيا بالقانون رقم ١٨١٦ لعام ١٨١٦ ولغاية ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى، وطبقتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٨٦٠ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أي طبقها العالم من عام ١٨٧٠ ــ ١٩١٤ قرابة نصف قرن من الزمن.

أخذت قاعدة الذهب عدة أشكال في التطبيق هي:

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ نظام المسكوكات الذهبية:

ظهرت المسكوكات الذهبية في بلاد ما بين النهرين لدى الحضارات العربية القديمة عام ٣٥٠٠ ق.م وظهرت في اليونان عام ٤٥٠ ق.م وكانت تمثل الشكل الأساسي للنقود الذهبية، لكن تطبيق قاعدة الذهب بالشكل النقدي والاقتصادي كان منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤، لقد حددت التشريعات النقدية الذهبية في أكثر الدول التي طبقت هذه القاعدة الشروط والمتطلبات التالية:

١ ــ حدد المشرع وزن وعيار وحدة النقد الأساسية الذهبية في التداول واعتبرها النقد الأساسي مثال حددت الدولة العثمانية الليرة العثمانية كما ذكرنا بـ ٧,٢٠ غ من الذهب من عيار ٩١٦٥،

٢ ــ حدد المشرع الوحدات النقدية المساعدة من الفضة والنحاس أو النيكل وحدد إمكانية الدفع أو القبض بهذه العملات، فعلى سبيل المثال حدد المشرع البريطاني إمكانية الدفع بالليرات الفضية حتى ٤٠ ليرة فضية وكانت كل ليرة ذهبية تساوي ٢٠ شلن فضة أي يدفع المدين بمقدار ليرتين ذهبيتين بالفضة، وما يحق له الدفع بالنحاس أو غيرها، وعند هذا التحديد لا يقبل الدائن دفع قيمة دينه بالفضة لأن الأفراد سيدخرون الذهب ويدفعون بالفضة فتزول وحدة النقد الأساسية، لذلك لا يحق ولا يجوز التعامل بالعملات المساعدة إلا بحدود معينة، لكي تبقى الوحدات النقدية الذهبية الأساسية هي السائدة في التعامل.

٣ ــ حرية الصهر والسك: يحق لكل مواطن تحويل النقود الذهبية إلى سبائك، وبالمقابل تحويل السبائك إلى نقود ذهبية، وذلك لضمان التوازن بين سعر الذهب التجاري والذهب النقدي، لأنه بدون هذه الحرية فإن ارتفاع قيمة الذهب التجاري سيدفع الأفراد لتحويل الذهب النقدي سراً إلى سبائك وبذلك يختفي التعامل بالذهب: مثال:

إذا كانت الليرة العثمانية تعادل ٧,٢٠ غ من الذهب وارتفعت قيمة الذهب التجاري هذا يعني سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزداد عرض الذهب فيعود سعر التداول إلى ٧,٢٠ غ = ليرة. لكنها تعادل في السوق ١,١٠ ليرة،

هذا يعني أنه سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزاد عرض الذهب فيعود سعر العادل إلى ٧,٢٠ غ = ليرة.

وبالمقابل إذا انخفض سعر الذهب التجاري إلى ٧,٢٠ غ ذهب = ٠,٩٠ ليرة هذا يعني سيقوم الأفراد بتحويل السبائك إلى ليرات فينخفض عرض السبائك فيعود السعر التوازني.

إن هذه الحرية قد وفرت التعادل بين السعر النقدي والسعر التجاري دون تدخل السلطات النقدية لفرض عقوبات على من يتجاوز القوانين في التحويل.

٤ ـــ حرية الاستيراد والتصدير وذلك بهدف ضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الدولية مع سعره في السوق الوطنية بعد احتساب نفقات النقل والتأمين وغيره[١].

إن حرية الاستيراد والتصدير توفر الاستقرار في أسعار الصرف وتشجيع الاستيراد والتصدير من السلع والخدمات، وما تحقق هو الازدهار في الاقتصاد العالمي منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ حيث تضاعف الإنتاج العالمي وتزايد الاستهلاك والطلب على كافة السلع والخدمات مع استقرار الأسعار على المستوى العالمي.

٥ ـــ آلية عمل قاعدة الذهب: وتعني أن الاستيراد والتصدير من الذهب والسلع والخدمات متاح للجميع دون قيود فإذا ازدادت المستوردات السورية من فرنسا على سبيل المثال، هذا يعني زيادة العجز في الميزان التجاري فإذا كان سعر التعادل كل ليرة سورية تساوي ٢٠ ف ف كما كان سائداً عام ١٩٢٠، فيحدث ما يلي:

سعر التعادل: ١ ليرة سورية = ٢٠ ف ف.

المستوردات: ١٠ مليار ليرة ذهبية.

العجز: ٥٠٠ مليون ليرة ذهبية.

يزداد الطلب على الفرنك الفرنسي فيرتفع سعره من ليرة سورية = ٢٠ ف ف إلى ليرة سورية = ١٩ ف ف.

(١) كمال شرف ـــ هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٣.

لذلك سوف يخرج الذهب من سورية وتكون سورية عند حد خروج الذهب ويحصل في كلا البلدين ما يلي:

سورية	فرنسا
١. تظهر حالة الركود نظراً لخروج السيولة إلى فرنسا	١. يزداد عرض النقود الذهبية فترتفع الأسعار.
٢. ترتفع قيمة العملة السورية.	٢. يحصل التضخم.
٣ .تزداد البطالة وتتوقف المصانع عن العمل.	٣. يزداد الطلب على السلع الأجنبية لأنها تصبح أرخص من السلع الوطنية.
٤ . تنخفض الأسعار بشكل عام.	

إن هذه الحالة سوف تدفع دول أخرى للاستيراد من سورية نظراً لانخفاض الأسعار وعدم الاستيراد من فرنسا، وتزداد مستوردات فرنسا وهكذا عبر حرية الاستيراد والتصدير يخرج الذهب من فرنسا إلى بلد آخر ويخرج من بلد آخر إلى سورية فيعود التوازن إلى ما كان عليه، وبفضل هذه الآلية وحرية الدخول والخروج ينتقل التوازن من بلد إلى آخر بشكل آلي دون تدخل الدولة، ويعود التوازن أيضاً دون تدخل الدولة مما يساعد على الاستقرار النقدي وزيادة الإنتاج في ظل هذه القاعدة.

لقد انسجمت أفكار المدرسة الكلاسيكية مع قاعدة الذهب حيث نادت بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقاعدة الذهب لا تتطلب وجود أو تدخل الدولة في شؤون الذهب لذلك تحقق النجاح لأفكار الكلاسيك خلال القرن التاسع عشر.

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ نظام السبائك الذهبية:

ما كادت الحرب العالمية الأولى تندلع حتى أوقفت جميع دول العالم التعامل بالنقود الذهبية وفرضت النقود الورقية بصفة إلزامية، وكانت بريطانيا أول دولة في العالم أصدرت قانوناً عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أوقفت بموجبه التعامل بالنقود الذهبية، ثم قامت جميع الدول بسحب الذهب من السوق لتمويل العمليات الحربية، ومنعت تصدير الذهب واعتبر الجميع هذا الإجراء استثنائي لظروف الحرب، وبعد انتهاء الحرب سوف يعود العمل بالقاعدة الذهبية (المسكوكات) وعندما وضعت

الحرب أوزارها طالب الأفراد بالعودة لنظام المسكوكات، ولكن الأمر أصبح في الإطار غير الممكن، لأن سنوات الحرب قد دفعت الـذهب خارجـاً، أي تجمعـت أكثـر الاحتياطيات الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمـع حـوالي ضـعفي احتياطي العالم من الذهب، وبقيت الدول الأخرى بدون ذهب، ويعود السبب بذلك لقيام الولايات المتحدة بتمويل المتحاربين بالسلع والأسلحة مقابل الدفع بالذهب، لذلك تجمعت لديها هذه الكميات من المسكوكات الذهبية. وأمام هذه الصعوبات والمخاوف اتجه التفكير إلى الأخذ بنظام ذهبي جديد يقوم على الربط بالذهب أو «الرباط الوهمي للنقود الورقية بالذهب» وكان أكثر الاقتصاديين يحبذون هذا النظام وعلـى رأسـهم ريكاردو الذي دعا إلى اتباع نظام السبائك الذهبية، أي تضـع المصـارف المركزيـة السبائك لديها كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها المصـارف المركزيـة، ويكـون المصرف المركزي على استعداد لبيع وشراء الذهب من الأفراد[1]، أما الاقتصاديين الذين عاصروا الفترة أمثال مارشال فقد دعا إلى استخدام نظام السبائك الذهبية، فما هو نظام السبائك الذهبية؟

نظام السبائك الذهبية: «هو مجموعة من التنظيمات والإجراءات في إطار قاعدة الذهب يقوم على إصدار الأوراق النقدية الورقية مقابل غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي ويسمح للأفراد الراغبين باستبدال هذه الأوراق بالسـبائك عنـد كميـات معينة».

واستناداً لذلك حدد المشرع ما يلي:

١ ـــ توقفت حرية الصهر والسك لأن المسكوكات غابت عن التداول.

٢ ـــ فرضت النقود الورقية في التداول بصفة إلزامية وسمح بتحويلها إلى الذهب.

٣ ـــ منعت الدولة حرية دخول وخروج الذهب إلا في حالات نادرة.

٤ ـــ حدد المشرع وزن السبيكة التي يحق للمواطن شراءها بالنقود الورقية في الـدول كما يلي:

فرنسا = ٤٠٠ أونصة = ١٢,٤ كغ من الذهب = ٢١٥٠٠٠ ف ف

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٥٦.

إنكلترا = ٤٠٩ غ من الذهب = ٣٠٠٠ جنيه إسترليني
الولايات المتحدة = ٤,٦ كغ من الذهب = ٧٥٧٥ دولار

إن تحديد سقف معين لشراء الذهب أو السماح للمواطنين باستبدال النقود الورقية الإلزامية بالذهب قد أعطى نوعاً من الاطمئنان للعودة إلى الذهب، رغم أن هذا الرباط كان وهمياً، لأنه لا يستطيع أي مواطن أن يشتري الذهب نظراً لارتفاع قيمة السبيكة، إضافة إلى ذلك ماذا سيفعل المواطن العادي بالسبيكة هل سيدخرها أم يشتريها بهدف إعادة البيع، لذلك لم تسجل عمليات بيع كثيرة للسبائك لأن الأفراد كانوا مهتمين بالإعمار والظروف المعيشية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

إن هذه القاعدة خفضت من اكتناز الذهب في أوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطيات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية.

٢ ــ ٢ ــ ٣ ــ نظام الصرف بالذهب:

كانت الرغبة قوية لدى جميع دول العالم بالعودة لنظام الذهب (المسكوكات) بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص أوروبا التي تعايشت مع هذه القاعدة قرابة نصف قرن من الزمن، لكن عدم وجود الذهب الكافي لتأمين السيولة اللازمة قد دفع أوربا للعمل بنظام السبائك الذهبية كما ذكرنا. أما الدول النامية والتي كانت ترضخ تحت نير الاستعمار فكانت الحاجة ماسة لديها لتكوين نظام نقدي ذهبي مستقل، يستطيع أن يضمن لهذه الدول التوازن والاستقرار رغم أنها كانت مستعمرة، وكانت هذه الدول تعتقد بأن النظام النقدي الذهبي هو أقوى من الأنظمة الأخرى ويضمن قوة الاقتصاد.

إن هذا التوجه الأوربي الأمريكي والعالمي ولدى جميع الدول وخاصة النامية أثار مخاوف الاقتصاديين والسياسيين حول كيفية تأمين كميات كبيرة من الذهب لتزويد السيولة العالمية، علماً وأن الإنتاج من الذهب كان وما زال محدوداً، والمخزون الذهبي قليل لا يلبي هذه التوجهات، لذلك اعتمدت أوربا والولايات المتحدة الأمريكية نظام السبائك الذهبية، وماذا ستفعل بالدول النامية مقابل رغباتها في اعتماد الذهب؟.